

كل منا له دور

ضمن جهود مديرية التشغيل - قسم تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في التشبيك مع مؤسسات القطاع الخاص لتعزيز تأهيل و تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في سوق العمل، قام القسم بزيارة غرفة صناعة عمان بتاريخ 2017/4/25، وذلك بهدف الاطلاع على الخدمات التي تقدمها غرفة الصناعة لدعم التشغيل.

وأفاد رئيس قسم العلاقات العامة في غرفة صناعة عمان، السيد محمد صلاحات إلى وجود وحدة معنية بتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في الغرفة، وتم الاتفاق على تفعيل عمل الوحدة على أن يتم تحديد دورها بالتنسيق مع وزارة العمل (قسم تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة). سيتم الربط والتشبيك بين غرفة صناعة عمان ووزارة العمل بهدف توفير العديد من فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال التواصل مع الشركات المختلفة المسجلة في الغرفة.

تم خلال الزيارة تقديم نبذة عن مشروع التمكين الاقتصادي والمشاركة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة (مدرب العمل)، وبحث مجال التعاون في المشروع والذي يهدف إلى مشاركة القطاع الخاص فيه.

كما تم الإشارة إلى استعداد وزارة العمل (قسم تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة) لتدريب موظفي الغرفة وأصحاب العمل ضمن نطاق عمل الغرفة الصناعة على دليل تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة وتقديم الاستشارة لأصحاب العمل حول قضايا الإعاقة المختلفة.

إعداد: سميرة الزعبي

مفهوم الإعاقة من النموذج الطبي والاجتماعي

هناك نموذجان يعرفان الإعاقة وكل منهما ينظر للإعاقة بطريقة مختلفة. نعرض الفرق بينهما على شكل مفارقة، الأمر الذي يوضح أهمية التركيز على المنظور الاجتماعي وليس القصور لدى الفرد.

النموذج الطبي يرى أن الإعاقة هي ناتج اجتماع القصور مع المعوقات سواء كانت (مواقف الأفراد، نظرة المجتمع، الأسرة، الشخص ذو الإعاقة، البيئة المادية والحواسر البيئية، ووسائل النقل، المعلومات والاتصالات، القوانين والتشريعات).	النموذج الطبي يرى أن مفهوم الإعاقة مرتبط بالإصابة أو المرض أو الضعف الجسدي أو الذهني لدى الشخص ذو الإعاقة.
المشكلة خلقها المجتمع من خلال وضع الحواجز والمعوقات أمام الأشخاص ذوي الإعاقة والتي تحد من مشاركتهم وممارسة حقوقهم وعلى قدم المساواة مع الآخرين.	أن الإعاقة هي مشكلة فردية في الشخص نفسه.
يركز على الحواجز والتي أوجدها المجتمع والتي تحد من ممارسة الأنشطة اليومية.	إن الأشخاص ذوي الإعاقة يفتقرون لقدرات معينة تمنعهم من ممارسة الأنشطة اليومية.



فعلى سبيل المثال، يظهر في هذه الصورة شخص ذو إعاقة وهو يجلس على كرسي متحرك، ويقف أمام درجات السلم المؤدية لمدخل مبنى، غير قادر على صعود درجات السلم بواسطة كرسيه المتحرك.

لا نستطيع القول ضمن المنظور الاجتماعي بان القصور الحركي لدى الشخص هو ما منعه من دخول المبنى وإنما عدم وجود بيئة مهياً.

أما وفقاً للمنظور الاجتماعي فإن سبب عدم دخول هذا الشخص إلى المبنى يعود إلى عدم وجود مصعد أو ممر أو منحدر مستوى يمكن أن يسير عليه الكرسي المتحرك.

بمعنى آخر أن المبنى صمم أساساً لفائدة الأشخاص من غير ذوي الإعاقة ومن ثم يصعب الوصول إليه بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة.

وبالتالي فإن الحل هو في إعادة تصميم المبنى بحيث يمكن الدخول إليه بواسطة الأشخاص من ذوي الإعاقة - وغير من ذوي الإعاقة - وذلك عن طريق إضافة مصاعد خاصة أو منحدر مستوى يصلح لسير الكراسي التي يستخدمها ذوي الإعاقة، تصميم شمولي بحيث يستفيد كافة أفراد المجتمع.

إعداد: غيداء العوامله

لندعم بعضنا البعض

من ممّا لا يحتاج إلى وقت يقوم به بتفريغ مشاعره سواءً الإيجابية أو السلبية والتي تساعده على تجاوز الصعوبات والمضي قدماً في حياته كشخص فاعل في المجتمع. وهذا ما يقوم عليه مفهوم "استشارة النظراء" الذي أثبت أهميته ونجاحه بين الأشخاص ذوي الإعاقة في العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. حيث يعتمد هذا المفهوم على تقديم الدعم والمساندة للأشخاص ذوي الإعاقة من قبل أقرانهم "نظرائهم" وليس من قبل أخصائيين، حيث أنه مصمّم للأشخاص ذوي الإعاقة من أجل الاستماع لبعضهم البعض وتقديم الدعم لهؤلاء الذين مروا بنفس التجارب.



ويهدف هذا البرنامج إلى جعل الأشخاص ذوي الإعاقة أصحاب قرار فيما يخص أمور حياتهم ومسؤولين عن هذه القرارات، كما يهدف إلى إعادة بناء العلاقات الإنسانية من خلال بناء علاقة دعم فاعلة مع الشخص النظير أولاً وبعدها بناء العلاقات مع الآخرين تدريجياً. كما وتهدف "استشارة النظراء" إلى الوصول إلى مجتمع شمولي من خلال تغيير مواقف المجتمع تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة.

وبهذا نرى الأثر الكبير لهذا البرنامج ليس على الأشخاص ذوي الإعاقة فحسب وإنما على المجتمع من خلال تحقيق المشاركة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة كأفراد فاعلين في المجتمع.

يعدّ هذا البرنامج أحد المحاور الرئيسية في المشروع الذي يتم تنفيذه بين وزارة العمل والوكالة اليابانية جايكا للتعاون الدولي. (لمزيد من المعلومات يرجى الرجوع للعدد 11 شباط 2017).

إعداد: نايفة الكردي

النشرة في عامها الأول

وفي العدد السادس من النشرة تم الإشارة إلى مجموعة من الأسئلة الأكثر تكراراً وشيوعاً بين الباحثين عن عمل من ذوي الإعاقة، والتي يتم تداولها بين الباحثين عن عمل على سبيل المثال "الخدمات التي تقدمها مديريات التشغيل التابعة للوزارة والمنتشرة في الميدان مع ذكر أجوبة تساهم في عملية تشغيلهم.

والتأكيد على حقهم في الحصول على عمل وذلك بضرورة توعيتهم بقدراتهم وخبراتهم اللازمة، بالإضافة إلى التوعية بمفهوم الترتيبات والأمور التي يطلبها الباحث لانجاز مهام العمل.

كما ركزت هذه النشرة من خلال الإعداد السابقة على تغيير الصور النمطية الخاطئة والمصطلحات الصحيحة وفن تفاعل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

بالإضافة إلى التركيز على تعريف الإعاقة من المنظور الاجتماعي.

إعداد: غيداء العوامه

تأتي هذه النشرة بمثابة رفع سوية وعي المجتمع منهم أصحاب العمل، الأشخاص ذوي الإعاقة.

أصحاب العمل

هدفت هذه النشرة إلى تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، ورفع ثقافة الوعي لأرباب العمل بأهمية تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة لديهم من خلال استغلال طاقاتهم.

فضلاً عن ذلك تشجيع الاعتراف بمهارات وكفاءات وقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة، وإسهاماتهم في مكان العمل وسوق العمل؛ من خلال عرض قصص نجاح لأشخاص من ذوي الإعاقة.

الأشخاص ذوي الإعاقة

عرضت النشرة للأشخاص من ذوي الإعاقة من خلال الإعداد السابقة كيفية الحصول على خدمات التشغيل، التوعية القانونية بحقوقهم سواء كان في مرحلة البحث عن عمل أو أثناء العمل، بالإضافة إلى التطرق للترتيبات التيسيرية وتشجيعهم على المطالبة بها منذ المرحلة الأولى للتشغيل وصولاً إلى الإبتعاث والترقي في العمل.

نصت المادة الثامنة من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على ضرورة ضمان توعية المجتمع بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحت مسمى إنكفاء الوعي العام تتعهد الدول الأطراف التي صادقت على الاتفاقية باعتماد تدابير فورية وفعالة وملائمة من أجل إنكفاء الوعي في المجتمع بأسره بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة بما في ذلك على مستوى الأسرة، وتعزيز احترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكرامتهم.

وتشمل التدابير الرامية إلى تحقيق ذلك ما يلي:

*نشر تصورات إيجابية عن الأشخاص ذوي الإعاقة، ووعي اجتماعي أعمق بهم؛

*تشجيع الاعتراف بمهارات وكفاءات وقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة، وإسهاماتهم في مكان العمل وسوق العمل.

وعليه فإنه يتوجب على الدول المصادقة على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إنكفاء الوعي المجتمعي بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع وذلك من خلال تعزيز الوعي بقدرات، وإسهامات الأشخاص ذوي الإعاقة.